

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
الجامعة المستنصرية  
كلية الادارة والاقتصاد  
قسم الاقتصاد

## الاصلاح الاقتصادي في العراق

# دراسة تحليلية في خصوصية المقومات وفاعلية الآليات

اطروحة دكتوراه

تقدم بها

عبد الرحيم مكطوف حمد آل شدّود

الطائي

الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية

/ وهـ . حـ من متطلبات نـا . دـحة الدكتـواه فلسفة فـ  
إشرافـه

الاستاذ الدكتور

محمد اللطيف شهاب زكري

# المستخلص

منذ بداية التسعينات من القرن الماضي والعالم يشهد تغييرات متسارعة، شكلت الثورة العلمية والتكنولوجية مرتكزا اساسيا لانطلاقها، وبرز الاتجاه العالمي نحو التحرر الاقتصادي وحرية انتقال السلع والعناصر الانتاجية، وتفعيل اليات وقوى السوق الحرة، وازالة القيود والحواجز الكمية والنوعية امام حركة السلع والخدمات، وتغيير دور الدولة الى الضبط المؤسسي والهيكلية، بعد ان كانت تؤدي دورا رياديا في الخطط التي تعتبرها مستودعا حقيقيا لمنهجها الفلسفي والعقائدي، تحاول من خلاله ابراز توجهاتها في البناء التنموي، وازداد الاتجاه الى تقليص دور القطاع العام في التنمية والتحول الى القطاع الخاص، فيما عرف بالتخصيصية، والتي بدا تطبيقها ينتشر بصورة واسعة عندما تخلت الكثير من الدول المتقدمة والنامية عن المؤسسات العامة الانتاجية والخدمية من خلال بيعها او تحويلها للقطاع الخاص.

وبرز اتجاه عام لدى الدول النامية بعد دخولها مازق التنمية، بفعل اختلال التوازن الخارجي والداخلي لاقتصادياتها، واستفحال أزمة الديون الخارجية لديها، وانقطاع اسباب الوفرة المالية، الى مراجعة التخطيط الانمائي الشامل الذي يركز على التعامل مع كافة الموارد والامكانات لتحقيق تحولات هيكلية جذرية في البنى الاجتماعية والثقافية للمجتمع، واللجوء الى التخطيط الجزئي في صورته المختلفة كخطط الاستثمار الاقتصادي او الخطط التصحيحية او خطط الانقاذ، التي هي نتاج لتجربة انمائية طويلة، وتحولات جذرية في النظام الاقتصادي العالمي، والظروف الاقتصادية والاجتماعية المحلية، وارضاء لضغوط المؤسسات الاقتصادية الدولية.

وكانت برامج الاصلاح والتكليف الهيكلية التي يدعمها صندوق النقد والبنك الدوليين وتتبنها غالبية الدول النامية، احدى اهم افرازات أزمة التنمية، بالرغم من علمها بان هذه البرامج تمثل في مجموعها عملا استراتيجيا دوليا طويل المدى يهدف الى اعادة ترتيب قسمة العمل الدولية لصالح الدول الصناعية المتقدمة.

وبالنسبة للعراق الذي يعاني اقتصاده من تشوهات عديدة نتيجة الحروب والحصار والسياسات الاقتصادية الغير مستقره التي عاشها عبر المراحل المختلفة، ومنها تدخل الدولة المفرط في مفاصل الحياة الاقتصادية

، ادرك بوقت مبكر ومن خلال النتائج غير المرضية لادائه التنموي، باهمية السعي لاعادة هيكلة مؤسساته العامة عن طريق تقليص ملكية القطاع العام وافساح المجال لحركة القطاع الخاص لضمان كفاءة ادائه.

واصبحت الحاجة ملحة وضرورية لعملية الاصلاح الاقتصادي في العراق اكثر من ذي قبل، ذلك الاصلاح الذي يهدف الى زيادة قدراته الانتاجية الفعلية بالاعتماد على امكاناته الذاتية في التنظيم

والإبداع والابتكار وفق ستراتيجه طويلة الامد وليست مرحليه تمثل ظروف مابعد الاحتلال،تسعى الى اعادة بناء الاقتصاد العراقي بشكل جذري تساهم فيه جميع القطاعات الاقتصادية والخدميه،وبالاخص الغير نفطيه،اخذه بنظر الاعتبار الواقع المحلي والاقليمي والدولي الذي يحيط بالعراق،واثره في الماضي والحاضر والمستقبل اولا،وتبنيه في الوقت الحاضر منطلق الليبراليه الجديده للتعبير عن طبيعة اهتماماته التي ينبغي عليه ترجمتها وتجسيدها في السياسات الاقتصادية على وفق النماذج النظرية المقترحة من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين والتي تاتي في مقدمتها خصخصة المشاريع العامه وتحرير التجاره الخارجيه والاسعار،استجابته متوافقه مع موجة الليبراليه التي يجب ان ترى في الدوله وقطاعها العام ثانيا.

يهدف بحثي هذا الى دراسة وتحليل خصوصية مقومات الاصلاح الاقتصادي ومدى فاعلية الاليات الاقتصادية التي سيتم تطبيقها وبما ينسجم مع واقع الاقتصاد العراقي لتحسين اداء القطاع العام وادارته،وترشيق هيكلية وتحديد مجالاته وتطوير البنى المؤسسيه في العراق ورفع القيود وتفعيل اداء قوى السوق.

اما فرضية البحث فانها انطلقت من(ان عملية الاصلاح الاقتصادي في العراق تعالج حالة التخلف والتشوّهات في قطاعاته الاقتصادية المختلفه اذا توافرت المقومات الضرورية وفعلت الاليات الاقتصادية اللازمه لتحقيق النجاح المنشود).

كما جاءت اهمية البحث من ضرورة النهوض بالاقتصاد العراقي من خلال صياغة برنامج ملائم وشامل للاصلاح الاقتصادي،يلعب فيه القطاع الخاص دورا مهما في عملية البناء عن طريق تنظيم وتلبية قواعد ومتطلبات اقتصاد السوق بالشكل المتوازي والمدروس،من خلال دراسة وتحليل خصوصية الاقتصاد العراقي وفاعلية لياته وامكاناته الذاتيه.

اما منهجية البحث فقد اعتمدت اسلوب الوصف التحليلي لاجراءات الاصلاح الاقتصادي في العراق بالاستناد الى مجموعة من المصادر والبيانات التي تتعلق بموضوع الدراسه والصادره من جهات متعدده ذات صله بالاصلاح الاقتصادي في العراق،فضلا عن التقارير الصادره من المنظمات والمؤسسات الدوليه والمراكز البحثيه المختلفه.

وقسمت الدراسه الى اربعة فصول:- تطرق الفصل الاول منها الى الاطار النظري والمفاهيمي للاصلاح الاقتصادي،وتضمن اربعة مباحث تناولت سياسات وظروف تطبيق عملية الاصلاح الاقتصادي ومفاهيم الخصصه والاستثمار.

اما الفصل الثاني فقسم الى ثلاثة مباحث تعرضت الى الخصائص والمؤشرات وخصوصية المقومات مع تجارب سابقه للاصلاح الاقتصادي في العراق ومصر والصين،ورؤيه مستقبليه لتاهيل واصلاح الاقتصاد العراقي.

في حين خصص الفصل الثالث الى التنميه الاقتصادية في العراق،وتضمن ثلاثة مباحث تناولت الاصلاح الاقتصادي ومشاكل التنميه والتكيف الهيكلي للقطاعات الاقتصادية العراقيه ودور التدفقات الماليه في التنميه.

اما الفصل الرابع فقد تطرق الى فاعلية الاليات اللازمه للاصلاح الاقتصادي في العراق وتضمن اربعة مباحث انصبت حول ليات الاصلاح الاقتصادي في السياسات النقديه والماليه والتجاريه والسعريه واليات التحول الى اقتصاد السوق الحر ومعالجة التضخم ومكافحة البطاله والفساد الاداري والمالي في العراق..

وتوصلت الدراسة الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات، اذ جاء فيها – ان سياسات الاصلاح الاقتصادي لاتزال تثير جدلا حادا بين الباحثين والمتخصصين في علوم الاقتصاد والسياسه والمجتمع، سواء من حيث مدى ملائمة او تكامل حزمة هذه السياسات الليبرالية او من حيث قدرتها على تحقيق الاهداف والامال والطموحات المنشوده، وان العراق حديث العهد بتطبيق اليات الاصلاح الاقتصادي المرسومه له من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين، الا ان بعض السياسات نجحت في تحقيق بعض النتائج الايجابية للاقتصاد العراقي والمتمثله باطفاء او تخفيض الديون، والبعض الاخر فشل في تحقيق النجاحات، وخاصة في مجال الخصخصة او تاهيل المنشآت الصناعيه بهدف تحقيق المرونه الللازمه للجهاز الانتاجي لتلبية الطلب المحلي، اذ من الملاحظ بان سياسات الاصلاح الاقتصادي في العراق ركزت على ادارة جانب الطلب دون الاهتمام بالدرجه الكافيه بادارة جانب العرض المتعلقة بالانتاج واعادة هيكله الاقتصادي الوطني في جانبه الحقيقي، وان الوقت مازال مبكرا لتقييم نجاح او فشل تجربه الاصلاح الاقتصادي في العراق بسبب حداثة تطبيق هذا البرنامج رغم مرور عدة سنوات على احتلال العراق، وان تجارب البلدان الناميه العديده التي طبقت حزمة سياسات الاصلاح الاقتصادي في السنوات الماضيه اوضحت ان لها تداعيات سلبيه عميقه على مستوى المعيشه والرفاهيه لشعوب هذه البلدان، وان العبء او التكلفة الاكبر لهذه السياسات تقع على كاهل ذوي الدخل المحدود والفقراء.

اما اهم التوصيات التي جاءت بها الدراسة فقد اكدت على ضرورة التقدم في انجاز الاصلاحات الاقتصادييه بشكل متواز ومدروس، والانتقال من اقتصاد تسيطر عليه الدوله الى اقتصاد حر يقوده القطاع الخاص من اجل زيادة النمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمار وتوسيع حجم الاقتصاد الوطني، ومن اجل تحقيق النجاح في تطبيق الاصلاح الاقتصادي، فان العراق يحتاج الى الاستمرار في الاصلاح وتحريير الاقتصاد من خلال بناء سياسات وخطط تجعل القواعد التي يخضع لها الاقتصاد الوطني اكثر توافقا مع القواعد والمؤسسات الدوليه، وتلك مرحله مهمه من مراحل دمج الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي والاستفاده من الوقت مادام العراق قد ارتبط بتنفيذ برنامج للاصلاح الاقتصادي وفقا لتوجيهات صندوق النقد والبنك الدوليين، وان اية ستراتيجه للتنميه الوطنيه في العراق تتطلب تحديد والتزام مجموعه مبادئ تتقدمها اولوية تنمية الفئات والقطاعات والمناطق الاكثر فقرا، وفق مبدأ التنميه من الاسفل الى الاعلى، مع استمرار تبني الدوله ضمان الحد الادنى لمعيشة المواطنين، بما في ذلك حاجاتهم الاساسيه، والتاكيد على احتضان الخبرات والمؤسسات العراقيه، فضلا عن تسريع تنمية بقية القطاعات غير النفطيه باتجاه تحقيق الهدف الصعب، وهو اعاده بناء وتنويع هيكل الاقتصاد الوطني.

